الأنباء
الجمعة 23 نوفمبر 2012

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

لمخالفته رأي الجهاز التنفيذي ضمن 5 قرارات شملت استحداث مدخل لسلوى وزيادة مسافة مقصف النقابة

وزير البلدية اعترض على قرار إقامة مشروع دار الأوبرا في ساحة العلم

م.عبدالعزيز الإبراهيم

اعترض وزير الكهرباء ووزير الدولة لشؤون البلدية م.عبدالعزيز الإبراهيم على 4 قرارات للمجلس البلدي من أبرزها مشروع دار الأوبرا بالعاصمة. وقال الإبراهيم في كتاب المصادقة: نحيطكم علما اننا اطلعنا على محضر اجتماع المجلس البلدي رقم 2012/15 لدور الانعقاد العاشر المنعقد بتاريخ 2012/10/15، ونفيدكم بالتصديق على جميع القرارات الواردة فيه عدا القرارات التالية فإننا نعترض عليها:

● القرار رقم م.ب/ل.ع7/2012/15/260 بشأن «الموافقة على الطلب المقدم من الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإقامة مشروع دار الأوبرا ضمن موقع ساحة العلم الواقع على شارع الخليج العربي بمحاذاة قصر السلام بمساحة 50 ألف متر مربع شريطة التنسيق مع المرافق والخدمات والجهات الحكومية ذات الصلة والالتزام بجميع الاشتراطات المذكورة في كتابنا رقم 12689 المؤرخ في 2010/12/8.

لمخالفته لرأي الجهاز التنفيذي المؤسس على الطلب المقدم من وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية المرفق ضمن كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم 8148 المؤرخ 2011/12/11 والخاص بزيادة مساحة الموقع المقترح لإقامة دار الأوبرا لتكون 70 ألف متر مربع بدلا من 50 ألف متر مربع.

القرار رقم م.ب/ل.ح4/2012/15/269 بشأن «الموافقة على الاقتراح المقدم من العضو م.محمد الهدية، استحداث مدخل ومخرج على شبكات الطرق الداخلية بمنطقة سلوى قطعة 7.

لمخالفته لرأي الجهاز التنفيذي المؤسس على ان الاقتراح لن يحسن من كفاءة الطريق ويتطلب استقطاع مساحات من القسائم المحيطة.

القرار رقم م.ب/ل.ح4/2012/15/270 بشأن «الموافقة على الطلب المقدم من نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء زيادة مساحة المقصف الكائن في مضخة مياه حولي من 40 مترا مربعا الى 154 مترا مربعا وتقييده نشاط الى مطعم فقط».لمخالفته لرأي الجهاز التنفيذي، حيث ان الطلب مخالف للأنظمة المعمول بها.

القرار رقم م.ب/ل.ح4/2012/15/282 بشأن «عدم الموافقة على الطلب المقدم من وزارة الكهرباء والماء تخصيص موقع لمحطة تحويل رئيسية بأبعاد 45م × 40م بمنطقة سلوى قطعة رقم 3».

لمخالفته لرأي الجهاز التنفيذي المؤسس على حاجة وزارة الكهرباء والماء للموقع لإقامة محطة تحويل رئيسية.

تنويه:

تم ذكر القرار رقم م.ب/ل.ع4/2012/12/175 دون الإشارة الى ما تم بشأنه لذا يرجى تضمين المحضر قرار المجلس البلدي بشأن الموضوع.

إضافة «مستشفى العدان» للقرار رقم م.ب/ر.و/2012/15/254 ضمن العبارة الوارد فيها ذكر المستشفيات وفقا لما جاء بالطلب المقدم من وزارة الصحة محل موافقة مجلسكم.

إضافة عبارة «وفقا للكروكي المرفق» للقرار رقم م.ب/ل.ك9/2012/15/257. بالنسبة للقرار رقم م.ب/ل.ع7/2012/15/259 إضافة عبارة «يتم تسليمه بعد التنفيذ الى وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة» ليكون القرار كالتالي: «الموافقة على الطلب المقدم من بلدية الكويت لاستحداث نشاط للمقاهي بساحة الصفاة بعدد 6 كافيهات» حسب المخطط المرفق يحظر فيها إعداد الطعام والأرجيلة بأنواعها، وذلك لتطوير ساحة الصفاة واستغلال جزء من ممرات المشاة المغطاة المجاورة للكافيهات المقترحة لوضع طاولات جلوس راقية دون إعاقة حركة المشاة، وكما هو موضح بالكتيب ومخططات المشروع المرفقة شريطة ان يتم تسليمه بعد التنفيذ الى وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة - ليتم إبرام العقود التأجيرية اللازمة بحسب الإجراءات والأنظمة والقوانين المتبعة.

بالنسبة للقرار رقم م.ب/ل.ع7/2012/15/261 تصحيح رقم الفقرة من 4 - ج الى ج وإضافة كلمة فقط ليكون القرار كالتالي «الموافقة على الطب المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعديل الفقرة ج من البند أولا من قرار المجلس البلدي رقم م.ب/ف1/2002/2/34 الصادر بتاريخ 2002/1/21 ليصبح عدد الطوابق المسموح بها أرضي + أول بحسب نظم البناء المعمول بها، وذلك فيما يخص كلا من فرع البنك وصالة الأفراح فقط مع الالتزام بباقي الاشتراطات الواردة في القرار المشار إليه أعلاه.

الاعتراض على عدم اعتماد طلب الكهرباء تخصيص موقع لمحطة تحويل رئيسية في سلوى

تعديل صياغة البند رقم 6 من القرار رقم م.ب/ل.ع7/2012/15/263 ليكون كالتالي: «..(6) تلغى جميع القرارات السابقة المتعارضة مع مضمون هذا القرار». تصحيح الخطأ المادي الوارد بالقرار رقم م.ب/ل.د7/2012/15/275 - السطر الثاني - لتكون الجملة كالتالي: «وعلما بأنه مرخص لهم مساحة...».

تصحيح الخطأ المادي الخاص بالمساحة الواردة بالقرار رقم م.ب/م.أ/2012/15/279 (صفحة 182) لتكون 229,20م2 بدلا من 2229,20م2 وفق ما هو وارد في الرأي الفني للجهاز.

مدير البلدية أصدر تعميماً بشروط وضوابط إصدار رخص تجارية موحدة النشاط

م.أحمد الصبيح

أصدر مدير عام البلدية تعميما اداريا بشأن الشروط والضوابط الخاصة بالاجراءات اللازمة لاصدار رخص تجارية موحدة النشاط، واوضح تعميم الصبيح التالي:

حرصا من البلدية على المصلحة العامة ونظرا للسلبيات الناتجة عن صعوبة التطبيق العملي عند ترخيص وحدة النشاط بالطوابق المتكررة وفق ما هو وارد بالجدول رقم «3» الخاص بالاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمباني التجارية خارج مدينة الكويت وداخلها وما ينتج عنها من كثرة المخالفات وذلك عند الرد على كتب التجارة للسماح بالانشطة مع التقيد بوحدة النشاط بكل طابق والذي يتعذر معه التحكم في تثبيت وحدة النشاط بكل طابق حتى يتم الالتزام بتلك الانشطة عند طلب الترخيص بأي نشاط مستقبلا.

وبناء على التوصيات الواردة بالاجتماع التنسيقي بخصوص الموضوع بتاريخ 2012/8/13 فإنه يجب على جميع فروع البلدية بالمحافظات بجميع قطاعاتها ذات الاختصاص الالتزام بتنفيذ الشروط والضوابط الآتية:

● التأكد من الرخصة الاصلية للعقار وان الطوابق المتكررة مرخصة مكاتب وفق ما هو وارد بالجدول رقم «3» المشار اليه اعلاه.

● في حالة رغبة المالك في استغلال الطوابق المتكررة لانشطة تجارية خلافا للمكاتب التي يتم ترخيصها بالمخططات الاصلية عند اصدار الرخص للمباني التجارية يتم عمل مخططات مبين عليها الانشطة المطلوبة والتي يرغب المالك في استغلالها محددة النشاط بكل طابق وفق رغبته متماشيا مع العرض والطلب وموقعه من قبل المالك.

● تدرس المخططات المقدمة ويتم اعتمادها من قبل مديري التراخيص الهندسية بالمحافظات ومن ثم اعتماد مديري افرع البلدية بالمحافظات آخذين بعين الاعتبار الالتزام بالتصميم المعماري بالرخصة الاصلية كما هي (مكاتب) ويكون التغيير واعتماد المخططات للانشطة فقط بكل طابق.

● تحفظ المخططات بعد اعتمادها وفق الفقرة السابقة بملف ملحق بملف العقار وبنفس الرقم الفني وذلك للرجوع اليها في حالة طلب الرد على كتب التجارة او في حالة رغبة المالك في تغيير الانشطة، شريطة الالتزام بالمساحات المرخصة بكل طابق وفق الرخصة الاصلية للعقار.

الكندري يسأل عن أسباب عدم قيام الجهاز الإداري للبلدية بإزالة إعلانات المرشحين

قدّم العضو م.عبدالله الكندري سؤالا بشأن الاعلانات الانتخابية وأسباب عدم قيام الجهاز الاداري بإزالة الإعلانات للشركات المستثمرة.

وقال الكندري في سؤاله: نظم القرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 الاشتراطات العامة للاعلانات وكيفية وضعها ومقاساتها وتنظيمها على وسائل النقل الخاصة والجسور والموسمية والمناسبات وكذلك إعلانات الانتخابات.

الا انه في مجال التطبيق العلمي لتلك القرارات والقوانين نجد أنه حصل تساهل عند تطبيقها واتباع سياسة اللامبالاة مع الشركات المخالفة للقوانين والقرارات المنظمة لها، وذلك ما نراه واضحا وجليا في انتخابات مجلس الأمة 2012. حيث صدر القرار الوزاري رقم 2012/1657 بتاريخ 8 نوفمبر 2012 بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية وبلدية الكويت تختص بالاشراف على تنفيذ أحكام المادتين 31 مكرر و31 مكرر من القانون 62/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الامة وتعديلاته ونصت المادة الأولى على «حظر إقامة أكشاك أو خيام أو أي شيء من هذا القبيل أو استعمال جميع وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام لجان الاقتراع أو غيرها».

ولما كان الملاحظ أن هناك الكثير من الشركات الاعلانية المستثمرة لإعلانات الشوارع والميادين العامة خالفت أحكام القانون والقرارات الصادرة من بلدية الكويت، ورغم ذلك لا نجد من يحاسبها ليتم احترام أحكام القانون والقرارات الوزارية، وذلك دعما لسيادة القانون وتطبيقه على كل الناس بما يضمن العدالة المنشودة في مجتمعنا.

لذا أتقدم بهذه الاسئلة:

● ما سبب عدم قيام الجهاز الاداري بإزالة إعلانات الشركات المستثمرة دون توجيه انذار لها؟

● هل تم تطبيق العقوبات والغرامات المنصوص عليها في العقود المبرمة بين البلدية وشركات الاعلانات، حيث ان هناك جداول بالعقوبات منصوص عليها في حالة المخالفة؟

● بيان اجمالي الغرامات التي تم تطبيقها على الشركات المخالفة؟

● ما صحة قيام البلدية بالسماح لهذه الشركات المستثمرة لإعلانات الشوارع باستغلالها لوضع اعلانات المرشحين المخالفة للقانون 4 لسنة 2008؟ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الامة؟

● ما الاساس الذي استند اليه مدير عام البلدية في إصدار تعميمه بالسماح باستغلال اعلانات الشوارع لوضع إعلانات المرشحين؟

● ما السبب الرئيسي لإلغاء المدير العام تعميمه السابق بمنع الاعلانات بالشوارع؟

● هل تقدمت أي من الشركات برفع قضايا ضد البلدية وما الاحكام الصادرة بهذه القضايا؟

● ما صحة عدم قيام الشركات المستثمرة لإعلانات الشوارع بعدم تسديد ما عليها من التزامات مالية للبلدية؟ واذا كان هذا الكلام صحيحا فكم تبلغ المبالغ المتراكمة على هذه الشركات؟ ولماذا لم تقم البلدية بإلغاء العقد وسحب المبالغ من الكفالة؟

م.عبدالله الكندري

البغيلي يدعو للإسراع في تحويل القطعة 66 لـ «استثماري»: تحيط بها المباني الشاهقة من كل جانب

أحمد البغيلي

طالب عضو المجلس البلدي احمد البغيلي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك برفع الظلم الواقع على قاطني القطعة 66 بالفروانية والإسراع في تحويل بيوتهم من سكن خاص الى استثماري، خاصة انها تقع ضمن منطقة استثمارية حيوية تحيط بها الأبنية الشاهقة من كل مكان وتنتشر في أرجائها مساكن العزاب في ظل غياب أمني واضح ورداءة الخدمات.

وقال ان القطعة 66 في منطقة الفروانية تعاني العديد من المشكلات منذ سنوات عديدة، وقد طالبت ومازلت أطالب الحكومة بحل هذه المشكلة عن طريق تحويل البيوت الى استثماري.

واضاف أن المنطقة تعتبر من أهم المناطق في الكويت ويجب حل ملفها كما تم حل ملف بعض المناطق مؤخرا.

وأوضح ان القطعة 66 في الفروانية تحتوي على عدد من المنازل القليلة وتفتقر إلى العدالة الاجتماعية وتواجه يوميا مشكلات عديدة تتمثل في تلف ممتلكات الأهالي بسبب سكن العزاب فيها، وقربها من المناطق الاستثمارية، بالإضافة الى البيوت المتهالكة الآيلة للسقوط والتي تهدد حياة قاطنيها، مشيرا الى انها المنطقة الوحيدة السكنية في الفروانية، في حين ان كل ما يحيط بها سكن استثماري وأبنية عالية تكشف البيوت الصغيرة الخاصة بالمواطنين.

وقال اننا لا نطالب الحكومة بأمر تعجيزي، وإنما نطلب مساواة المنطقة بما تم في مناطق اخرى طبقا للدستور الذي لم يفرق بين مواطن وآخر، فالكويت أرض للجميع والحكومة ليست لمنطقة دون أخرى.

وبين أن مسألة السرعة في حل هذه المشكلة أمر ضروري، فنحن دولة يتساوى فيها الجميع، فلماذا يتم التمييز بين منطقة وأخرى؟ متسائلا: هل نحن بحاجة إلى أن تهبط البيوت على أصحابها وأن نسمع بوقوع خسائر بشرية حتى نتحرك؟ فجميع المباني متهالكة ولا تصلح للسكن البشري ونحن نحذر الآن وسنحمل الحكومة مستقبلا اي شيء يحدث لا قدر الله.

وأوضح ان المجلس البلدي وافق في السابق على تحويل المنطقة الى استثمارية لكن قراره كان منزوع الصلاحيات ولا يملك قوة التنفيذ، فالقرار بيد الوزير المختص الذي يتغير كل فترة، لذلك فنحن نطالب اليوم حكومة الشيخ جابر المبارك بتحويلها الى استثماري، ووضعها ضمن جدول أعمالها خاصة انها تدرس حاليا جميع المطالب الشعبية وتحويل القطعة الى استثماري هو احد المطالب الشعبية المهمة التي يجب الالتفات لها.

ورشة «النظافة في الكويت المعوقات والحلول» الثلاثاء المقبل

تعقد البلدية ورشة عمل تحت عنوان «النظافة في الكويت المعوقات والحلول»، وذلك بحضور وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية م.عبدالعزيز الإبراهيم، ومدير عام بلدية الكويت م.أحمد الصبيح ومساعد المدير العام لشؤون قطاع التطوير والتدريب م.أحمد المنفوحي والمحافظين والمختارين وشركات النظافة في تمام الساعة التاسعة صباحا يوم الثلاثاء الموافق 2012/11/27، وذلك بقاعة «وارة» الدور الأول مبنى الوزير.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749